

جوانب من الإصلاحات الإدارية في المغرب خلال عهد مولاي الحسن (١٨٧٣ – ١٨٩٤م)

د. محمد أيت صالح

أستاذ التعليم الثانوي

دكتوراه في التاريخ المعاصر من كلية الآداب

الرباط - المملكة المغربية



مُلخَص

يتمحور هذا المقال حول الإصلاحات الإدارية في عهد السلطان مولاي الحسن (١٨٧٣-١٨٩٤)، والتي ساهمت في وضع اللبنة الأولى لتجاوز التأخر وتحديث المجتمع في مرحلة فاصلة من تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، مما ترتب عنه نتائج مهمة انعكست على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. يبتدىء المقال بتعريف الإصلاح، باعتباره برنامجاً يشتمل على مختلف الإجراءات التنظيمية التي اضطر السلطان مولاي الحسن إلى إحداثها لتقوية بلده، ولمواجهة ضغوط الدول الأوروبية الاستعمارية. ثم يتناول السياق العام لظهور حركات الإصلاح في المغرب، ويرصد أبرز مظاهر الإصلاح الإداري، وخاصة إحداث أمانة الأمان (وزارة المالية) ووزارة الأمور الخارجية، وإصلاح البريد وكيفية تكوين الأطر الإدارية. ويخلص إلى أن تجربة مولاي الحسن هي المنطلق لبروز فكرة الإصلاح في المغرب ما قبل الاستعمار، لأن هذا السلطان كان على وعي بضرورة التطور والخروج من وتيرة الركود. فشكل الإصلاح لديه قضية جوهرية لمواجهة مشاكل العصر التي تكاثرت وتعمقت في عهده.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٠ نوفمبر ٢٠١٥
تاريخ قبول النشر: ٢٦ فبراير ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:

الإصلاحات الإدارية، مولاي الحسن، تاريخ المغرب الحديث، الجهاز
المخزني

DOI 10.12816/0052959

معرّف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد أيت صالح. "جوانب من الإصلاحات الإدارية في المغرب خلال عهد مولاي الحسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤م)". - دورية كان التاريخية. -
السنة الحادية عشرة - العدد الأربعون، يونيو ٢٠١٨، ص ٩٧ - ١٠٥.

مقدمة

مولاي الحسن إلى إحداثها لتقوية بلده، ومواجهة ضغوط وتحديات الدول الأوروبية الاستعمارية. وهو ما كان يقتضي تغيير نظم الدولة وتوجيه نشاطها طبقاً للتحويلات السريعة والمستمرة، وبتقليد العالم الغربي واقتباس تقنياته وتنظيماته. وعليه، فالإصلاح هنا يستند إلى مدى الانفتاح على التجارب الأوروبية والنهل منها. برزت حركات الإصلاح في المغرب من خلال الرد على الضغط العسكري الأوروبي الذي هدف إلى بسط سيطرته ونفوذه عليه بعد هزيمة إسلي سنة ١٨٤٤م أمام فرنسا وهزيمة تطوان سنة ١٨٦٠م ضد إسبانيا، مما انعكس سلباً على أجهزة الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومهد الطريق للاستعمار، وشكل نقطة تحول خطيرة في تاريخ البلاد؛ إذ انهارت سمعتها العسكرية لأول مرة في التاريخ الحديث، وثارت النفوس وقلت هيبة السلطان، وتسببت كذلك في صدمة عنيفة للمغاربة، ف"كانت مصيبة

ساهمت الإصلاحات الإدارية في عهد مولاي الحسن (١٨٧٣-١٨٩٤) في وضع اللبنة الأولى لتجاوز التأخر وتحديث المجتمع في مرحلة فاصلة من تاريخ المغرب، مما ترتب عنها نتائج مهمة انعكست على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، كما كان لها بالغ الأثر في التطورات اللاحقة التي شهدتها المغرب على المستويين الداخلي والخارجي. فما المقصود بالإصلاح الذي يعنينا في هذا الموضوع؟ وما هي سياقاته المختلفة؟ وفي ماذا تتمثل أهم مظاهره؟
يمثل الإصلاح ظاهرة من مظاهر الوعي المرتبط بتدهور الأوضاع الداخلية والأخطار الخارجية المحدقة بالمغرب. وأعني به، مختلف الإجراءات التنظيمية والتجهيزات التي اضطر السلطان

وكان عليه أن يبذل جهوداً جبارة لإخراج البلاد من الورطة التي توجد فيها، وهو يواجه التهديدات الأجنبية والإمكانات المادية المتواضعة، والأوضاع الداخلية المتردية بفعل غياب الأمن الناتج عن انهيار السلطة، وانتشار التمرد في كل أنحاء البلاد، وعيش السكان تحت رحمة ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق^(٢)، وقد دفع هذا الوضع مولاي الحسن إلى التوجه نحو الخارج قصد الاستفادة من الخبرات الأجنبية من أجل النهوض بأوضاع مجتمعه في كافة الميادين، وأدرك حتمية نهج سياسة إصلاحية، تهم عدة مجالات من بينها الميدان الإداري، الذي كان فيه للمقترحات الأوروبية، وضغوطها، وخاصة من بريطانيا، دوراً كبيراً للشروع فيها. فما هي أهم الإصلاحات الإدارية التي شهدتها المغرب على عهد مولاي الحسن؟

تابع مولاي الحسن سياسة الإصلاحات الإدارية التي بدأها سلفه^(٣)، بعد تفتنه إلى أن البناء التقليدي للدولة المغربية المرتكز على الأنظمة العتيقة لم يعد صالحاً لمواجهة مشاكل العصر- التي تكاثرت وتعقدت، ولم يعد مجدداً إزاء التقدم الأوروبي الحديث، لذا فالإصلاح بالنسبة إليه أصبح قضية حيوية وضرورية للخروج من وتيرة الركود والإحجام، وتكون في نفسه شعور بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض. كما أدرك أن الزمن تبدل وأن إكراهات الواقع لا حد لها، وأن استشارة الفقهاء أصبحت لا تجدي نفعاً كثيراً، فقرب منه النخبة التجارية الحضريّة العارفة بأحوال المال والأعمال في العالم المعاصر، فأصبح العمل من أجل إصلاح الدولة وتقوية أسسها قناعة لا مندوحة عنها بالنسبة إليه، إن لم نقل اختباراً له لقياس حدود تقبل مكونات المجتمع المغربي لمبدأ التحول والتغيير من عدمه، لأن "التجديد منه ما يكون ظاهرياً، ومنه ما يكون باطنياً، ومنه ما يظهر نتائجه للعموم وتناوله الفهوم، ومنه ما سره مكتوم لا يظهر إلا للخصوص... وهذا الإمام الذي ألقى إليه خلافة الله في أرضه الزمام، فالقاؤها الرسن إليه، وقع في حيز إبان التجديد من غير خلف ولا ترديد، وطواعته بحسن الانقياد وكمال التمهيد، حتى فيما كان يجرم أنه لا يدرك من كل إقليم وقطر صعب أو بعيد"^(٤).

والواقع أن إصلاحات مولاي الحسن قد تمحورت حول قطاعات على درجات بالغة التأثير والأهمية، فمنها ما له صلة بالأمن والحدود والوحدة الترابية بالعمل على إصلاح الجيش، والنظام الجبائي الذي أصبح موضوع استفهام واستياء بعد حرب تطوان، وما نجم عنها من مشاكل مالية. وأخرى لها علاقة بوضعية المغرب الجيو-استراتيجية ومكانته داخل التيارات التجارية الدولية، وأخرى ذات صلة أساساً رهانات القوى الأوروبية الرامية إلى إدماجها بالمنظومة الدولية الرأسمالية وربطه بمحاورها وأسواقها الاقتصادية. كما عمل السلطان على القيام بالإصلاحات في مجالات مختلفة، من بينها الإدارة التي تعرضت لنقد أوروبي من طرف السفراء والقناصل والتجار والرحالة، ولنقد محلي من العلماء والفقهاء^(٥).

عظيمة وفجعية كبيرة لم تفجع الدولة الشريفة بمثلها"^(١)، وكان الأثر النفسي لها قوياً، حيث أحدثت اضطراباً في كل أنحاء البلاد، وشجعت التسرب الأجنبي، واستفحلت ظاهرة الحماية القنصلية، وتسببت في أزمة مالية خانقة، أدت إلى إفراغ الخزينة، نتيجة الغرامة الحربية التي فرضتها إسبانيا على المغرب مقابل الجلاء عن تطوان.

إضافة إلى الضغط العسكري، أرغم مسلسل الضغط الاقتصادي الأوروبي المخزن على توقيع اتفاقيات غير متكافئة، تهدف إلى إرساء دعائم التسرب الأوروبي، بما نصت عليه من امتيازات للتجار الأجانب، فقد أقرت اتفاقية ١٨٥٦م مع بريطانيا، مبدأ حرية التجارة وألغت معظم الاحتكارات السلطانية، وحددت الرسوم الجمركية في ١٠%. كما منحت حرية التنقل للتجار البريطانيين وحق الملكية داخل المغرب، وفي ميدان القضاء تم الاتفاق على خضوع الأجانب لقوانين بلادهم، حيث أصبح للتصل البريطاني الحق في الفصل في القضايا التي يكون الأجنبي طرفاً فيها، وأعطت أعوان القناصل وسماسرة التجار وشركاءهم امتيازات قضائية وجبائية. وشكل توقيعها مساً خطيراً بالبلاد، ذلك أن مراقبة التدخل الأوروبي أفلتت من يد المخزن، ففي صراعه ضد الإمبريالية الأوروبية، فقد المغرب واحداً من أهم أسلحته، ويتعلق الأمر هو بالتشريع الجمركي، كما تخلى عن حقوقه القضائية تجاه الأوربيين والمحامين من المغاربة، وأخلت معاهدة ١٨٥٦م بالتوازن لصالح بريطانيا، ومن ثم ساهمت في إذكاء النزاعات بين القوى الأوروبية المهتمة بالمغرب، فحاولت هذه الدول الحصول على امتيازات جديدة لصالحها، وهو ما تأتى لإسبانيا في اتفاقية ١٨٦١م التي منحت حق الملكية العقارية للرعايا الإسبان، وفتحت أمامهم موانئ المغرب ومصايد الساحلية وحددت حقوق التصدير، وأكدت حق الحماية الإسبانية للرعايا المغاربة. كما وقع المغرب نفس الاتفاقية مع فرنسا سنة ١٨٦٣. وهكذا وضعت هذه الاتفاقيات الأسس القانونية لعلاقات المغرب مع أوروبا بعد أن أخذ نفوذها يتصاعد دون أن يستطيع المخزن إيقافه، وازدادت تبعية المغرب لها.

ولم يستطع الجهاز الإداري المخزني مواجهة هذه الضغوط الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر؛ لأنه كان جهازاً بسيطاً ومتواضعاً في تنظيماته، وكان عدد أفرادها قليلاً وغير مستقر، كما طبعته المرونة التامة في تحديد مهام كل فرد؛ لأن ذلك كان يتوقف على مقدرتهم أو طريقة تعاملهم، وعلى مدى اهتمامات السلطان أكثر مما يتوقف على أعراف وتقنيات إدارية. واستمرت هذه البنية حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأ المخزن يطور هيكله بحكم الواقع الجديد، بعد أن اضطر السلطان محمد بن عبد الرحمان (١٨٥٩-١٨٧٣م) إلى إعادة النظر في كثير من مؤسسات الدولة سواء في الميدان الإداري والعسكري، أو في المجال المالي أو الجبائي والنقدي، أو في ميدان التجارة الخارجية. وقد توسعت دائرة هذه الإصلاحات في عهد خلفه مولاي الحسن (١٨٧٣-١٨٩٤م)، الذي ورث مغرباً مطوّفاً بالكثير من المشاكل،

وأصدقهم وأنصحهم للسلطان، وأشدهم غير على الدين والوطن، حتى لو كان في الدولة عشرة رجال على شاكلته ومذهبه، لكان يظن أن يكون لها بذلك النجاح التام"^(١١). وكان التازي يمارس التجارة، وجاب كثيرا أقطار أوروبا، وفي سنة ١٨٨٧ أسس فرعًا تجاريًا بجبل طارق^(١٢)، مما أكسبه دراية بالمال وشؤونه. وبعد تعيينه، أصبح للتازي وحده حق التصرف في عزل وتنصيب من يريد من الجالسين بأماكن القبض من جهة، ومحاسبتهم وحيازة ما يتحصل بأيديهم ودفعه لأمناء دار العديل من جهة ثانية. بحيث من استحسن إقراره على الجلوس بمحل من تلك المحال يقره، ومن أراد عزله وإبداله يعزل ويبدل بغيره^(١٣). وبهذا صار التازي يدبر شؤون قطاعه بكثير من الاستقلالية. وكان لأمين الأمناء بنيقته، كمقر خاص به للعمل بدار المخزن على غرار باقي الوزراء.

شرح التازي في ترتيب مستفادات فاس وفق ما أمر به، وقام بعزل بعض المسؤولين وتنصيب آخرين بدلهم، وذلك ما يتضح من الرسالة التالية: "وبعد فليكن في علم سيادتكم أننا لما شرعنا في الخدمة، وصرنا نتفقد جلاس كل محل، فظهر لنا إبدال جلاس سوق البهائم، فجعلنا فيه الحاج محمد الموفق والحاج أحمد بنونة، وقد ظهرت نجابتها في المدخول حسبما يصلكم بعد هذا، وكذلك وجدنا فندق الجلد لا نحصل فيه على طائل، فظهر لنا إبدال من وجدنا فيه، وجعلنا مكانهم الأمين الحاج محمد القباچ والحاج محمد أزويتن، وها نحن نرتب الأماكن عن جد إن شاء الله"^(١٤).

وقد ظل منصب أمين الأمناء من اختصاص عائلة التازي. فبعد وفاة محمد التازي عام ١٨٩٠، عين السلطان أخاه عبد السلام خلفا له، وكان بدوره من كبار التجار مع أوروبا، وشغل أمانة بعض المراسي. وقام كسلفه بتوجيه رسائل للأمناء يحثهم فيها على احترام مهامهم، ومن ذلك توبيخه أمناء مرسى العدوتين على تعيينهم ليهودي كقباض لواجبات الأبواب باعتباره مخالف لعوائد وحقوق المخزن الذي لا يسلم هذه الوظيفة إلا للمسلمين^(١٥). ومن الإجراءات المتخذة لترتيب الجهاز المالي، أنه تم تعيين أمناء من بعض قبائل الجنوب لأول مرة بواسطة ظهائر. وأمر السلطان بدفع جميع تعويضات السفر للأمناء الجدد للاتحاق بمقر عملهم. ووجه أوامره لعمال المدن بشد أزر الأمين حتى لا يتعرض لمشاكل أثناء مزاولته لعمله. وخضع الأمناء الجدد للتدريب تحت إشراف نظرائهم المقالين، وكان جلهم في المدن من عائلات غنية ومشهورة مثل الحاج عبد السلام لحلو^(١٦).

ويبدو أن اختيار الأمناء من بين الأغنياء، يرجع إلى أن ثروتهم تشكل ضمانا مادية، تمد الدولة إليها يدها عند الاقتضاء، ولأن يسرهم المادي من شأنه أن يكف أطعاهم في مال الرعية والدولة^(١٧). كما تم اختيار أمناء المراسي والمستفادات من أهل التجارة؛ لأنهم أعرف الناس بالسوق والمبادلات وأكثرهم اتصالا بالأجانب، مما يكسبهم خبرة مالية ودراية في المعاملات لا تتوفر لغيرهم. هذا وقد عين المخزن الحسني في كل مرسى ثلاثة أمناء،

كان هدف السلطان مولاي الحسن من الإصلاح الإداري هو تكوين موظفين مدربين مختارين، يتقاضون رواتب معلومة، ويطبّقون قوانين عامة ويخضعون لتنظيم محكم، قصد بناء مؤسسات قادرة على الاضطلاع بالدور المنتظر منها، والضرب بيد من حديد على موظفي الدولة المتهاونين، والقضاء على عوامل الاستبداد والظلم، وسد الفراغ الذي تشكو منه البلاد في بعض الميادين. فقام بتدعيم الوزارات السابقة^(١٨) وتوسيعها مع مراعاة عناصر الكيف والتخصص، كما أنشأ وزارات جديدة.

١- أمانة الأمناء

كان ارتشاء الموظفين وخاصة العاملين في المالية من أسباب عدم فعالية الإدارة، ومن دواعي تآكل السكان. وقد وصف دراموند هاي (Dramand Hay) حالة التلاعب في المراسي بقوله: "...فلا أننا نستغرب في هذا النهب، حيث أن كثيرا من الأمناء لا يتوصلون للخدمة إلا بإبدال الرشاوي لكبير الأمناء وغير الخدام بالحضرة الشريفة، وحيث هذه الرشاوي هي قدر ما يقبضه المهدي والمرتشي في ستة أشهر أو نصف ذلك... فلا بد من التأمل كيف يكون دواء هذا... إذ غص الطرف عن الأمناء يزعم الغير في زيادة الفساد للذين هم عليه"^(١٩). كما هدف المخزن الحسني في ضبط شؤون المراسي، الرفع من مداخيلها والتمكن من تسديد ما تبقى من الغرامة الحربية الإسبانية، وأقساط القرض الإنجليزي. علاوة إلى توفير نفقات للإصلاحات التي باشرها في الميادين الأخرى، وحماية بيت المال من النهب^(٢٠). وكان للمالية ضمن الإصلاحات في فترة مولاي الحسن نظاما خاصا، فأصبحت ذات أهمية واضحة، بإعادة تنظيم جهازه المالي الذي يتولاها "أمين الأمناء".

يياشر أمين الأمناء الأمور المتعلقة بأموال المخزن، ويؤدي النفقات ورواتب المستخدمين والجند والصلوات للأشراف والأعيان وذوي الفاقة ومؤونة دار المخزن. ويقبض بواسطة الأمناء الضرائب المختلفة وأعشار الديوانة والمستفاد وأكرية الأملاك المخزنية، وما ينزع من أموال العمال والقواد من أهل الظلم والغصب^(٢١)، ويراقب السلع ليعلم هل خضعت للضريبة الجمركية أم لا. وبالجملة، فإنه يشرف على بيت المال ويياشر جميع المداخل والمصاريف للمخزن. ويدخل في اختصاصاته أيضا النظر في تعيين أمناء المراسي والأملاك المخزنية والمستفادات، وفرض مراقبة صارمة عليهم، وهذا ما جعله يتنقل باستمرار لتفقد أحوالهم ويراجع أعمالهم. وكان تعيين مختلف الأمناء في سائر الجهات رهن إشارته بعد موافقة السلطان^(٢٢).

ونظرا لأهمية منصب المالية باعتباره وظيفة عالية، فإن المخزن كان يولييه يأخذ من المخزن أهمية عظمى، ولا يسند مهمة الإشراف عليه إلا للمقتدر الكفاء من ذوي المروءة والدين والمعرفة. وقد تولى محمد التازي هذا المنصب في سنة ١٨٧٩/١٢٩٦، حيث "أسند إليه أمر خراج المغرب ومراسيه ومستفاداتها وما يتبع ذلك من صوائرها، وفوض إليه في ذلك توفيا تاما لعلمه وأمانته وضبطه؛ لأنه "من أمثل أهل المغرب

أمناء أيت عياش إلى السلطان في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٣/١٨٨٦ قائلين: "...فليكن في كريم علمك أن فرقة من أيت عياش إيالة العامل عبد الوهاب اسمهم أيت علي بوبكر، وجب لهم ثلاثة حراك وتعرض لهم العامل المذكور، وأخذ من كل واحد منهم خمسة وثلاثون ريالاً وامتنعهم من الحركة الشريفة، وعليه سيدنا كتبنا لك بهذا، لتكون على بال منه، لئلا يشتكي عليك بفسادهم، وقد أخبرناك لتكون على بال منه، لئلا يقلب لك الحقيقة"^(٢٥).

وكان السلطان مولاي الحسن ينوي تعيين أجور للوزراء، إلا أنه كان مقتنعاً أنه حتى ولو فعل ذلك، فلن يقطع دابر الرشوة؛ لأن المسؤولين اعتادوها^(٢٦). وقد اعترف السلطان بنفسه، أن الرواتب التي يتقاضاها رجال المخزن لا تكفيهم، وذلك ما نستشفه من كلامه لمحمد بركاش: "وكون سفرك يلزمك في صائره على نفسك فيما لا بد منه الألف ريال في تعداد الكساي لك، وما يناسب لأصحابك والفراش... وراتبك لا يكفيك لصائر بطنجة فضلا عن صائر الرباط"^(٢٧). وبرر السلطان ضعف الرواتب بقوله: "وما ذكرته من كون راتبك لا يكفيك لصائر... فإننا نعرف ذلك ونعتقد ونحن أولى بمواساتك وإعانتك، وكل ما يعطى لك في محله، لولا أن المخزن اليوم واجب أن يعان ولا يخفك ما نخرجه كل شهر في مشاهرات النجليز والصبليون والآلات، الجهادية والبناء لها"^(٢٨). وبهذا تعددت مهام وأدوار الأمناء، بهدف السهر على مصالح المخزن المركزي المالية وتأمين موارده، وتسهيل مأموريته، وإعلامه بدقائق الأمور الجارية في مناطقهم.

٢- وزارة الأمور البرانية "الخارجية"

يبدو أن وزارة الأمور البرانية تكونت بعد الاتصالات المكثفة والمتصلة مع الدول الأوربية التي أخذت تتنافس من أجل السيطرة على المغرب. ولتطور مسألة المحميين التي أسفرت عن صعوبات في العلاقات السياسية بينه وبين هذه البلدان، حيث تناول المحميون على الحكام المخزنيين، وتفاحش أمرهم إلى أن وصلت الحالة إلى درجة كاد أن يتعذر معها تنفيذ أوامر المخزن في الرعية، وبدأ ترامي الأجانب والمحميين على أراضي الدولة، ويشهد على ذلك ما جاء في رسالة السلطان: "فقد بلغنا أن أرض المخزن التي بناحية طنجة وقع الترامي عليها وتناولتها الأيدي من غير موجب، وأن كل من يملك بإزائها خمسين خطوة استولى على مائة وخمسين مما والاها من أرض المخزن، حتى أدى ذلك إلى الاستيلاء على غالبها"^(٢٩). وأمام هذا الواقع الجديد ازدادت الحاجة إلى جهاز إداري يعالج هذه القضايا الدبلوماسية، فعجل بتأسيس وزارة الشؤون البرانية سنة ١٨٨٥.

كان من مهام وزير الخارجية مراسلة ممثلي وسفراء الدول الأوروبية والقيام بالوساطة بينهم وبين السلطان^(٣٠)، والاهتمام بالجوانب الدبلوماسية والعلاقات مع القوى الأجنبية^(٣١)، بوضع الاتفاقيات والمعاهدات معها، وتحضير الرسائل الموجهة إليها، والقيام بدراسة شؤون كل بعثة أجنبية في المغرب^(٣٢). كما كان يتلقى الشكاوى والالتماسات من ممثلي الأجانب، ويبلغ إليهم

الأولين أجنبيين عن المرسي، والثالث هو الذي يكون من أهل المرسي، ويعملون بمقر يعرف بـ "دار الأعشار" لمراقبة تجارة المغرب الخارجية، وتحصيل الرسوم الجمركية على السلع الصادرة والواردة، والإنفاق مما تجتمع لديهم في مختلف الأوجه، كتسديد ديون الدول الأجنبية على المغرب، وأداء أثمان المشتريات ونفقات الإصلاحات ورواتب الموظفين، وتجهيزات المرسي الضرورية ونفقات المدينة والمناطق المجاورة للمرسي، وتعهده أملاك المخزن والمنشآت العمومية^(٣٣). غير أنه لا يسمح لهم بتصدير بعض البضائع مثل الزيوت، كما تم تحديد فترة إباحة تصدير الحبوب. ويتولى أمناء المستفاد الإشراف على جباية الضرائب على التجارة الداخلية وموارد الأملاك المخزنية وتركات من لا وارث له، وفوائد البريد والجزية، وبعض الأعشار العينية وهدايا الأعياد التي يتكلف بها العامل بجمعها وتقديمها للسلطان. كما يتولون أمر تكاليف النهوض بالحركات بشرى عدد من التبن والشعير لعلف الدواب، وصنع الخزائن والبرادع والعدد اللازم من قروش المجال، قدر بألف وخمسمائة قرش^(٣٤). ومن المهام المضافة للأمناء في عهد مولاي الحسن الإشراف على تكاليف ونفقات الطلبة الموجهين إلى البلاد الأجنبية، ومن ذلك ما نستشفه في قوله: "وبعد، فقد وجهنا صحبتة خمسة عشر من نجباء الطلبة بقصد التوجيه لبر النصرى لتعلم طبجيت والهندسة... كما أمرنا الأمناء أن ينفذوا لهم مدة إقامتهم بطنجة"^(٣٥).

وحرص السلطان على اختيار الأمناء من أهل الجد والصدق، ليكونوا مكلفين بقبض المداخل في المراسي، وأمر بعدم تدخل العمال في شؤونهم، وألا تكون وساطة بينهم وبينه. ومنعهم من ممارسة أي نشاط تجاري بالمراسي التي يشتغلون بها، وإقرار مرتب شهري لهم، ومن ثبتت خيانتهم يعاقب كالسارق^(٣٦). وأحدث مولاي الحسن مصلحة تقوم بتخليص القوائم الواردة من المراسي وغيرها، وتسجيلها بالدفاتر المعدة لها، قصد الاهتمام المتزايد بالسجلات والمستندات والتدقيق في الحسابات ومراقبة صحتها بوسائل مختلفة، لتنظيم الأجهزة المخزنية وتطوير أساليب الضبط الإداري^(٣٧). كما قام السلطان بتعيين أمناء جدد على الصعيد المحلي إلى جانب القواد من أجل استخلاص الجبايات، وكانوا يختارون من رجال القبيلة من فئة الأعيان. وكانت مراسلات الأمناء المحليين لا تصل إلى الأمناء المركزيين، وإنما تصل إليه ليفتحها بنفسه إذا ارتأى فائدة ذلك. وكانت أوامر الأمناء المركزيين وملاحظاتهم لا تأخذ طريقها إلى المحليين إلا إذا تمت موافقته عليها، فالكل مسؤول عن تصرفاته أمامه^(٣٨). ومن جانب آخر، كان الأمناء يخبرون السلطان بتجاوزات العمال بما يجري في مناطقهم من أحداث وممارسات كيفما كانت أهميتها، ويبدو أن العاهل قد خول لهم هذه الصلاحيات، كما جاء في ظهر تعيين مولاي الحسن بعض الأمناء بقوله: "يعلم من كتابنا هذا... أننا... ألباسنا خدامنا الطالب عبد المالك الزيراوي اليسفي والطالب صالح بن الهاشمي... فالأولون أمناء وعلى كل شاذة وفادة شهداء"^(٣٩). ويشهد على ذلك أيضاً ما جاء في رسالة

من مدينة الجديدة إلى مدينة مراكش بقصد التجربة. ثم وضع تخطيطا لتعميمه بين مدن سائر البلاد. ومن التدابير التي قام بها في هذا المجال أن السلطان حدد لحملة البريد الأجرة في حالة القيام بالمهمة بالفعل، وهذا ما يفهم من كلامه: "يكتب (الرقاص) لأمين الرباط بالعدل المانع من رجوع المنهض من قبله ليصير له أجرة الذهاب فقط التي هي نصف أجرته المعتادة للذهاب والإياب، وهو يصير أجرة ذهاب المنهض من قبله بدلا"^(٤١).

كما جعل السلطان لكل مدينة طابعان، أحدهما يطبع به على المكاتيب والآخر يطبع به على الشكارة، ويتخذ الأمانة المأمورين بإنهاض الرقااصين ما يكفيهم من الحقائق الجدلدية، ويصير ثمنها في حساب المكاتيب. ويسجل كل أمين عدد الرسائل الموجه لكل أرض مع الرقااص. وعند تسليمها من طرف أمين آخر، يضع عليها طابعه كدليل على توصله بالمكاتيب^(٤٢). ويدون الأمين الصائر على الرسائل في الحقائق وأجرة حملة البريد. وقد حددت أثمان المكاتيب حسب وزنها، فمثلا إذا كان وزنها نصف أوقية فالثمن هو أقل من ثمان موزونات^(٤٣). ويلزم الأمانة بعد كل ستة أشهر أن يوجهوا تقارير حسابية تتضمن تفاصيل المداخيل والمصاريف المتعلقة بالبريد إلى السلطان^(٤٤).

ه- إصلاح الإدارة المحلية

لاشك أن التطورات الاقتصادية والسياسية التي جرت في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - نتيجة الضغوط المالية والاقتصادية الأوروبية المتصاعدة - وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على معاش السكان وبيت المال -، قد أرغمت المخزن على إعادة النظر في هياكل الإدارة المحلية بكيفية تمكنه من الحصول على المزيد من الإيرادات المالية. حيث أخذت الأمور بمجيء السلطان مولاي الحسن تتغير وتتخذ مسارا آخر، بعد أن أدخل على إدارة القبائل عدة إصلاحات، وأعاد تنظيمها على أسس تنطوي على شيء من الجدة. وكانت سياسته في هذا الباب، ترمي إلى تفتيت العصبية القوية وتفريق كلمتها حتى يتسنى للدولة إحكام قبضتها على الرعية، وإخضاعها لسلطتها ونفوذها. ومن جهة أخرى تهدف إصلاحاته المحلية إلى إضعاف نفوذ كبار القواد، والحد من سلطتهم ونفوذهم، ووقف الصراعات بينهم حول مناطق النفوذ^(٤٥)، وتعويضهم بعدد من القواد الصغار. كي يسهل على السلطان مراقبتهم، والضرب على أيديهم كلما استوجب الأمر ذلك، "ونهى القواد عن أخذ أموال الرعية والدعيرة بالمال، وأعلمهم بأن لا يدفع أحد لعامله شيئا إلا عن إذنه"^(٤٦).

ومن أجل وضع حد لتصرفات القواد، قسم مولاي الحسن القيادات القديمة إلى قيادات ثانوية وأحدث قيادات جديدة، فصار التقسيم الإداري للإيالة المغربية موزع على ثلاثمائة قيادة^(٤٧)، وعين عددا من القواد وكلفهم بالوقوف في عين المكان على عملية عد رؤوس الماشية واستخلاص مستحقات المخزن من واجب الزكاة

أجوبة المخزن. ويراسل الممثلين المخزنيين المحليين فيما يتعلق بقضايا المحميين، وبكيفية معاملات الأجانب في مناطقهم^(٣٣)، بعد أن صارت الحمايايات كارثة بعد حرب تطوان. وكانت هذه الوزارة تنظر فيما اغتصب من حقوق المغاربة بالإكراه من طرف الدول الأجنبية كالسرقة^(٣٤) من غير اعتماد لا على نصوص المعاهدات ولا على تشريع مغربي داخلي. وقد عبر مولاي الحسن عن خطر هذا المشهد قائلا: "إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطانها من جراء ما منحتة الدول الأجنبية من حمايات غير مشروعة"^(٣٥).

وتعالج هذه الوزارة مشاكل اليهود داخل المغرب^(٣٦)، ويتضح ذلك من خلال معاتبة وزير الأمور البرانية للقائد محمد ويده السوسي على معاملته السيئة لليهود، ووعدهم بأن يكونوا في أمن وأمان باعتبارهم أهل ذمة السلطان، وشدد الوزير على أن السلطان أمره بحسن معاملتهم بمثل ما يعامل به نظرائهم المسلمين^(٣٧). ويتكلف وزير الأمور البرانية، بشؤون القرصنة ومشاكلها أو بقضايا الأسرى وافتكاكهم، وكان هدف هذه الوزارة الدفاع باللسان والقلم وسلوك سياسة التوازن، التي تدور على استغلال التنافس الدولي حول المغرب، ومماثلة نواب أوروبا في مطالبهم. كما تعمل هذه الوزارة على المحافظة على حدود المغرب التاريخية ومقاومة التدخل الأجنبي وتطوير علاقات المغرب مع بعض الدول الأوروبية. ويتأسس وزير الأمور البرانية حفل استقبال سفراء الدول الأجنبية معية قائد المشور وعامل البلدة^(٣٨). ويعتبر آخر من يستقبله السلطان من الوزراء.

تولى منصب وزير الأمور البرانية في عهد مولاي الحسن، السيد محمد المفضل غريبط، وقد وجاء في ظهير تعيينه ما يلي: "...وقد كلفنا كاتبنا الطالب محمد غريبط بمباشرة ما يرفع منها (الرسائل) لحضرتنا الشريفة، وبأجوبة النواب عنها، وخصصناه بذلك اعتناء بشأنها...على أن كتابتهم لحضرتنا الشريفة إنما هي على المحبة والسر، وإلا فالأمور الرسمية المخزنية من وظيفة نائب المخزن بطنجة...والكثير منهم يراعي هذا، ويكتب لحضرتنا الشريفة بتكليف نائب المخزن بطنجة بمباشرة فصل دعاويه"^(٣٩).

٣- تنظيم الكتابة

نظم مولاي الحسن مصلحة الكتابة، وقسمها إلى عدة دواوين، بلغ عددها ستة وجعل على كل واحد منها رئيس له عدة كتبة، منها ما كتابه يبلغون الستين، ومنها ما يبلغون العشرين ففوق، ومنها ما دون ذلك، والجميع في شغل شاغل مما يصدره لهم عن السلطان مولاي الحسن عن نظره ورأيه وأمره^(٤٠).

٤- تنظيم البريد

اتخذ المخزن الحسنني البريد وسيلة لمهامته السياسية والإدارية وجعل له ثمانية خطوط. إذ حاول السلطان أن يرتب البريد المغربي ترتيبا محكما. وشرع في ذلك سنة ١٨٩٢م، انطلاقا

وصار بالبال، فقد وصل الكل، وجد في تحصيل الباقي" (٥٣) وكان الأمناء والشيخو يلقون المصير نفسه. وكان السلطان يتدخل لحماية حدود اختصاصات موظفيه، مثل حل النزاع بين المحتسب البوكيلي وعامل مراكش ابن داود، حيث أمر العامل على عدم التزامي، وكفه عن الدخول في غير ما هو منوط به، وأمره عند الوقوف عند حده والخروج من خطة الحسبة (٥٤). وبهذه الإجراءات، حاول السلطان أن يضع في أنحاء البلاد قوادا مرتبطين بالسلطة المركزية، وذلك للقضاء على التحركات الفردية، وتوقيف تمرد السكان على المخزن، وتدجين البنيات القبلية حسب استراتيجية مركزية. ويمكننا القول في هذا الصدد أن منصب القائد، هو منصب فيه الالتقاء بين المؤسسات القبلية الجماعية والمؤسسة المخزنية المركزية، فالقائد يحتل نقطة المواجهة بين قوة القبيلة وقوة المخزن.

٦- تكوين الأطر الإدارية

وجد السلطان مولاي الحسن نفسه مجبرا على القيام بإصلاح التعليم من أجل الحصول على موارد بشرية قادرة على تنفيذ إصلاحاته، بتزويد الإدارة المركزية والمحلية بأطر تساهم في تحقيق تسيير جيد لها ومواجهة ضغوط أجنبية. ومن أجل ذلك أسس المدرسة الحسنية بطنجة سنة ١٨٧٥م ليتلقى فيها الطلبة مواد الحساب والهندسة والتنجيم والجغرافية واللغة العربية ولغة أجنبية والمبادئ الدينية الأولية. بعد أن أصبحت الحاجة ماسة إليها لنجاح البعثات التعليمية إلى الخارج، وخاصة أوروبا، قد أنشأت هذه المدرسة بقصد استيعاب المتدربين لخبرة يحددها المخزن. وكان طلبتها يختارون من نجباء التلاميذ، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة. وقد اعتنى مولاي الحسن بالهندسة وبالعلوم الحربية، سواء في الدروس المنتظمة في جوامع الحواضر أو في المراكز بالشغور أو في مدرسة الهندسة بفاس التي عدد طلبتها يتراوح ما بين ٤٤ و ٥٨ طالبا تجري عليهم مراتب يومية (٥٥). ودعا السلطان إلى "نشر- التعليم في الأرياف حتى لا تبقى أي قرية دون أن يكون فيها معلم يعلم أولادهم ويفقههم دينهم" (٥٦).

ويختار السلطان المدرسين الأكفاء، ويشهد على ذلك كلامه: "وبعد فإن الطالب السيد عبد السلام... من أنجب الطلبة وأجودهم فهما وأوثقهم ذهنًا...وقد تذاكرت معه مرارًا في عدة فنون، واختبرته في مسائل عويصات فيحسن في الجواب...وقد شرع في التدريس وتعليم العلم بمسجد القرويين...فهو ممن ينبغي أن يسهم له من المرتب الشهري والصلة المولوية، كأمثاله من المدرسين" (٥٧). وبالمقابل لا يقبل السلطان ترقية المدرس من مرتبة إلى أخرى إلا باستحقاق، ويشهد على ذلك قوله: "فإن الطالب ابن سودة ذكر أن أحد ولديه استحق الكون في المرتبة الثالثة من مراتب الفقهاء، وأن بيده شهادة بذلك...فإن استحق الولد المذكور المرتبة المذكورة فانقله إليها، وإن استحق الآخر زيادة في مرتبه فزده له ما يقبضه أمثاله" (٥٨). ووضع السلطان

والأعشار والغرامات، فمثلا قسم سوس تقسيما إداريا انبنى على تعيين عدد من القواد، حيث عين على كل فخدة أو فرقة صغيرة من قبيلة قائدا أو خليفة، فعين مثلا على "هواره" وحدها ١٠ قواد (٥٨). وتضمن إصلاح الإدارة المحلية ممثلين اختلفوا من حيث انتمائهم القبلي ومصدر اختيارهم. وأسند لوفود القبائل اختيار القواد والشيخو، بينما تولى السلطان إصدار ظهائر التولية لتحديد سلطة ممثلي المخزن المركزي بالقبيلة. وينقل السلطان نفس القائد من منطقة إلى أخرى لمصلحة معينة. ومن ذلك أنه عزل قائد الدار البيضاء محمد بن إدريس الجراري، وولى مكانه عبد الله بن قاسم حصار السلاوي، ثم كتب إليه السلطان وعينه على الجديدة قائلا: "خدمنا الأرض الطالب محمد بن إدريس الجراري...فقد أعفيناك من ولاية الدار البيضاء ووليناك على الجديدة، ولم نزلك عنها سخطا لسيرتك ولا هضما لجانب خدمتك، وإنما اقتضت المصلحة ذلك تقدما للأهم فالأهم، وأنت منا وإلينا ودارك دار الخدمة والصلاح فلا نسلمكم ولا نفتكم ولا نهضم لكم جانبا" (٥٩). وكان السلطان يختار القواد من ذوي الرأي السديد، ويتضح من رسالته بقوله: "وقد نصبنا قائدا من قواد جيشنا السعيد، مختارا من ذوي الرأي السديد، وأقمناه بقصبة تزينت محل المخزن في القديم، بقصد أن يكون إغاثة لسائر عمال القطر السوسي" (٥٥).

كما تخلى مولاي الحسن عن السياسة المتبعة زمن أبيه، والتي كانت تقتضي إبدال العمال كلما ثارت عليهم قبائلهم، لما تنطوي عليه من تشجيع للقبائل على التمرد، والنسج على منوال جده عبد الرحمان الذي كان يرفض الرضوخ لطلب القبائل الملحة على تبديل عمالها للمحافظة على هيبة المخزن (٥٦). وقد حاول السلطان وضع حد لتمرد الرعية على القواد ليجعلهم في مأمن من أي اعتداء أو قهر. فيقوم بذلك بواسطة "الحركة". ومن ذلك إلقاء القبض في ذي الحجة سنة ١٢٩١/١٨٧٤ على مائتين وثمانين شخصا من أولاد أبي السباع الذين خرجوا عن القائد العربي الرحماني، وأرغمهم السلطان على أداء ستين ألف ريال ذعيرة لهم على التمرد وإيقاد نيران الفتى، ولم يسعهم إلا بيع ماشيتهم بأبخس الأثمان وأدائهم هذه الغرامة (٥٢).

وكان السلطان يصادر ممتلكات القواد وثرواتهم سواء عند نكبتهم أو هلاكهم، وفي هذه الحالة يجرى القائد من الأراضي التي كانت تسندها إليه القبيلة عند ولايته، وينزع منه جميع ما جمعه من أموال طيلة حكمه. إذ كان السلطان يعتبر أن ما يوجد في ملك القواد من أموال وثروات هو في النهاية ملك لبيت المال. وإن كان جل القواد يلجؤون إلى إخفاء ثروتهم بوسائل شتى، ك شراء الذهب والمسكوكات وإخفائها في باطن الأرض أو توزيع قطعان الماشية على أقاربهم وشركائهم، كلما أحس القائد بقرب تنحيته. ومما يشهد على ذلك ما يلي: "وبعد، وصل كتابك جوابا عما أمرت به عن الأمر الشريف من البحث من متروك الحسن البومدمادي، بأنك بالغت في البحث عنه حتى حضر- لديك من بهائم ما قيده طرة كتابك، وما تحصل لديك توجيهه،

الأوتار الحساسة، فحرك وتحرك، رغب في التجديد، وحاول في الوقت نفسه إبقاء الوضع على ما هو عليه. فكانت وفاته إيذانا بضياع مختلف أوراق لعبه، التي لم يكن ممكنا أن يجيد لعبها أحد سواه، وقد بني فأحسن البناء ولكن لسان الحال ينشد:

أرى ألف بان لا يقوم بهادم فكيف بيان خلفه ألف هادم^(٦٣)

توفي مولاي الحسن سنة ١٨٩٤م تاركا في دهن المغاربة سمعة سلطان استطاع أن يبقي سلطة المخزن، وأن يصون وحدة المغرب واستقلاله، مساعدا على دعم أسس الإدارة المركزية وعلى ظهور إرهابات بيروقراطية جديدة، وإطلاق برنامج التحديث وبداية مغرب جديد. وشكلت وفاته، الحدث الذي كان وقعه شديدا على السكان. كما أكد السباعي بقوله: "فنزلت بالناس مصيبة وأي مصيبة، وما أدراك ما المصيبة، في عظمها مصيبة حلت بالناس عند هجوم ذلك البأس"^(٦٤). أما الأوروبيون، فقالوا عن نهاية حكمه، إنها منظر غروب شمس جميل ومؤثر^(٦٥). وبوفاة مولاي الحسن اتسع الخرق على الراقع^(٦٦). وهذا الخرق توسع عهد الوزير الصدر أحمد بن موسى.

خاتمة

يمثل عهد السلطان مولاي الحسن أهمية كبيرة في النظام الإداري المركزي لأنه شهد انخراط المغرب في برنامج عهد إصلاحي جديد في الميدان الإداري والإقبال على حضارة الغرب. فقد شرع السلطان في تشكيل "إدارة حكومية" لها صفات تختلف اختلافاً واضحاً عن تلك التي كانت قائمة فيما قبل توليته. فتطور الجهاز المركزي من جهاز بسيط مكون من السلطان ووزير واحد، كان بمثابة معين له في أشغاله، إلى جهاز أكثر تعقيداً، يتركب من عدد من الوزراء بإنشائه وزارات جديدة. فشهد الجهاز المخزني بداية التخصص مع انفتاح البلاد أكثر على العالم الخارجي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان مولاي الحسن بذلك العمل واضح أساس الحكومة الحديثة في المغرب، ومنظم إدارة البلاد، فوصف بالمجدد الحقيقي للتنظيم المخزني.

وقد تطلب هذا التغيير توسيع وتنويع مصادر تطعيم النخبة المسيرة لشؤون الدولة. فعرفت القاعدة البشرية تغييراً في هذا العهد، وذلك من خلال الانفتاح على الحضريين الذين تزايد عددهم، وتدعم نفوذهم داخل المخزن، ممثلين في العلماء والفقهاء والعدول، والتجار المتعودين على التعامل مع الأوروبيين والمستأنسين بالقضايا الاقتصادية والمالية. وظهر على المسرح وزراء وكتاب وقواد ينحدرون أساساً من طنجة والرباط وسلا ومراكش، علماً أن الأصول الاجتماعية والجغرافية للنخبة، كانت قبل ذلك من مكناس أو من تطوان أو من فاس.

ولم تكن لهذا الجهاز المخزني روايت قارة. غير أنه يستغل انتماءه من قريب أو بعيد للباط، ليعيش كما يحلو له في البلاد مستغلاً حظوته وجاهه بشتى السبل ومختلف الوسائل. ورغم وجود الوزراء فإن دورهم لم يكن يتعدى مهمة تهيئ القرارات أو

رهن إشارة جامع القرويين مجموعة من الكتب، وأمر بفتح متجر في مراكش للإشراف على توزيع الكتب، كما أمر سنة ١٨٨٢م بطبع نسخ عديدة من كتاب "إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين للغزالي"، لمؤلفه مرتضى-الزبيدي^(٥٩).

وعمل السلطان على توجيه بعثات طلابية إلى أوروبا لدراسة بعض الفنون العصرية وتعلم اللغات الأجنبية، ف"لما نظر إلى الأمم الراقية وما أفادها العلم الرياضي والطبيعي من القوة والسلطان والتفوق على الأقران في معتك الحياة، فعضد إرساله الشبان المتخرجين من مدرسة والده، وتوجهوا لعواصم أوروبا لتتيم دروسهم، فعين لكل فريق رجلا من أهل الدين والعلم لمرافقتهم وصيانتهم وأجرى عليهم النفقات الكافية. ولما زاولوا دروسهم وملؤوا بكل نافع حقائبهم يموا بلادهم ليثوث فيها ما ينفع مستقبلهم، فلم يعدموا معاكسا وقف في سبيلهم وحرم البلاد والعباد ما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل، كما سلكه اليابان لذلك العهد الذين رافقهم في دروسهم، فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا، والله في خلقه شؤون"^(٦٠).

وقد توجه الطلبة على نفقة المخزن لأوروبا لإكمال دروسهم متفرقين في مدارس إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. لكل واحدة منهن بعثة تشتمل على ثلاثة طلبة، مثلا، في إنجلترا محمد الجباص، الزبير السكريج، الحاج إدريس بن عبد الواحد الشاوي. "وكل بعثة منهم رجعت للحضرة الشريفة بعد أخذها من لغة الأمة التي ذهبت للتعلم بمدارسها، وتلقي الدروس الرياضية عندها، وكان مكوثهم هنالك نحو خمسة أعوام"^(٦١). كما وجه الطلبة إلى مصر- إذ وفرت حملات الإصلاح بكل من تركيا ومصر، شروط بروز فكرة الإصلاح في المغرب، وقررت أجهزة المخزن ممارستها، وقد نبغ الطلاب المغربية بمصر- مثل الطالب عبد السلام العلمي الذي حصل على إجازة في الطب من المدرسة المصرية بقصر- العيني بالقاهرة، بشهادة عميد المدرسة سنة ١٨٧٤/١٢٩١ قائلا: "إني منذ كلفت بتعليم علم الطب بدمشق المحمية قبل مجيئي إلى المدرسة الخديوية المصرية... لم أجد أحدا اشتغل بغيره شديدة وطريقة مستمرة حميدة مثل هذا الطبيب التحرير الذي هو من المدح جدير... وإني لأشكر صائب الرأي السلطان مولاي الحسن... أن عمت منفعة هذه المعارف العلمية والعملية... ومن حظي الأوفر أي اجتمعت مع هذا الطبيب الماهر، فوجدته في العلم والعمل وجيدا وفي المعارف بالنسبة لأقرانه فريدا"^(٦٢). ويتضح أن إصلاح التعليم في المغرب كان من الضروريات للتماشي مع الإصلاحات في المجالات الأخرى خاصة الجيش والإدارة، وضرورة تجاوز الركود الذي عرفه هذا الميدان ومسايرة العصر. فكان الهدف تكوين طلبة يشتغلون في مرافق الدولة حسب خبرتهم.

وبالجمل، سعى مولاي الحسن إلى كسب كل شيء دفعة واحدة، فكتف من خيوط الضبط وأزرار الضغط، ولعب على كل

الهوامش:

- (١) أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٦، ج ٩ ص ٥٣.
- (٢) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين ١٩ و ١٨، منشورات كلية الآداب بالرباط ١٩٩٢، ص ١٢١.
- (٣) السلطانين: مولاي عبد الرحمان ومحمد بن عبد الرحمان.
- (٤) السباعي، محمد بن إبراهيم، البستان الجامع لكل نوع حسن و فن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، تحقيق، أمصور محمد، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد الأمين البزاز، كلية الآداب، الرباط، ٢٠٠٢، ص ٤٩٥.
- (٥) انتقد العلماء النظام الإداري وحددوا عيوبه ومكامن الفساد والضعف فيه والمتمثل في الاعتماد على أطر لا تتمتع بالكفاءة الضرورية لتسيير البلاد، من ذلك ما قاله العراقي في فتاوه: "فهذا عين الصدق التي ذكرناه وفيه فوائد لا تخفى من جملتها أن الأمير ومن يلوذ به ينبغي أن يعتنوا بإصلاح الناس ظاهراً وباطناً لأن الغلبة إنما هي بذلك... وليست بجمع الأموال ولا بالمخالفة لما جاء به سيد المرسلين...". أوردتها لطيفة بناني سميرس، مرجع سابق ص ١٩١. انظر كذلك موقف الحراق من الولاة، داود، تاريخ تطوان، ج ٦، ص ٣٢٩.
- (٦) قام السلطان عبد الرحمان بن هشام بإحداث دار النيابة بطنجة، وقام محمد بن عبد الرحمان بإنشاء وزارة الحرب، ووزارة الشكايات.
- (٧) خالد ابن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٩٧، ص ٤٢١.
- (8) AUBIN (Eugène), *Le Maroc d'aujourd'hui*, Armand colin, Paris, 1908, P.203.
- (٩) عبد الحميد بنشهو، النظام الإداري بالمغرب، مطبعة الأمنية، الرباط، ١٩٨٩، ص ٢٧.
- (١٠) عبد الرحمان ابن زيدان، العز والصلوة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦١، ص ٢٧٣.
- (١١) الناصري، الاستقصاء...، مصدر سابق، ج ٩، ص ١٦٦.
- Miége, Jean Louis, *Hassan 1(1836-1894) et la crise marocaine au XI X(ème) siècle*, p 278.
- (١٣) عبد العزيز الخمليشي، جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (١٨٥٦-١٨٩٦) المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، مكوس الحواضر، دبلوم الدراسات المعمقة، إشراف جرمان عياش كلية الآداب الرباط، ١٩٨٩، ص ٢٦٤.
- (١٤) رسالة من الأمين محمد التازي إلى موسى بن أحمد سنة ١٨٧٤، أوردتها الخمليشي، جوانب...، مرجع سابق، ٢٦٤.
- (١٥) رسالة بتاريخ ١٦ رجب ١٣١٦ / ٣٠ نونبر ١٨٩٨، وثائق ونصوص، رسائل شريفة، محمد نهليل، إعداد وتقديم الجيلالي العدناني وعبد الرحيم بنحادة، كلية الآداب الرباط، مطبعة أبي رقرق، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص ١٨٠.
- (١٦) نفسه، ص ٥٣-٥٩.
- (17) AUBIN (Eugène) , *Le Maroc d'aujourd'hui*, 5(ème) édition, Armand colin, Paris, 1908. P. 203.
- (١٨) التوزاني، الأمناء...، مرجع سابق، ص ٨٨-٩٣.

تحضير مشاريع الظواهر للسلطان، وتسيير شؤون وزارتهم في إطار محدود والافتناء بتقديم النصح والمشورة متى خوطبوا في شأنها في ميدان تسيير شؤون المخزن. إذ أن ما يصدره الوزراء يبقى بغير قيمة تذكر ما لم يصادق عليه السلطان بختمه، ليظلوا جماعة مختارة من طرفه، وتظل في محطة التحليل مشكلة من مجموعة من الخدم. كما تدل على ذلك ديباج مختلف الرسائل السلطانية الموجهة إلى أعضاء الجهاز المخزني مختلف مراتبهم ووظائفهم، والذين عليهم الامتثال لسلطاته المتداخلة والمركبة، ويتبعونه أينما حل وانتقل، وينفذون أوامره وإخباره بذلك. وكان رجال المخزن يحملون ألقاباً مختلفة ومتعددة، لكنهم يجتمعون في لقب واحد يشملهم جميعاً، وهو لقب "الخدم" الذي يتواتر ذكره في جميع المراسلات الرسمية التي تبدأ بخديمتنا أو بخدامنا. أما المحاولات الإصلاحية، فلم تحقق الأهداف المتوخاة منها وكانت معظم نتائجها سلبية نظراً لغياب تغيير شمولي لبنيات المجتمع المغربي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالإصلاح كان بعيداً كل البعد عن المجتمع، فظل في دائرة المخزن بالدرجة الأولى للدفاع عن حكمه ونظامه السياسي واستقلال بلاده. ولم تكن هذه المبادرات الإصلاحية كافية لبلوغ مستوى الإصلاح العميق والشامل، ولم تهتم كل الفئات الاجتماعية التي لم يحصل لديها وعي بالإصلاح وأهميته. كما أن إمكانيات الإصلاح في هذا الظرف كانت ضعيفة في حقبة تاريخية كان ميزان القوة العسكرية والاقتصادية بين العالم الإسلامي والعالم الأوروبي، قد مال لصالح هذا الأخير. الشيء الذي أدى إلى عرقلة السياسة الإصلاحية في المغرب. وعلى العموم، يمكن اعتبار تجربة مولاي الحسن منطلقاً لبروز فكرة الإصلاح في مغرب ما قبل الاستعمار. وبالتالي، ألا يمكن اعتبار عدم استفادة المغرب من محاولات الإصلاح التي قام بها هذا السلطان من باب الفرص الضائعة في تاريخ المغرب؟

- (٤٦) محمد بن مصطفى المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق بوهليلة إدريس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم حركات، الرباط، ١٩٩٣، ج ٢ ص ١٠٧.
- (٤٧) الهادي الهروي، **القبيلة الإقطاع والمخزن، مقارنة سوسولوجية للمجتمع المغربي الحديث (١٨٤٤-١٩٣٤)**، إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٤، ص ٧٨.
- (٤٨) أحمد العلمي "حركتنا السلطان المولى الحسن إلى سوس"، **ندوة الإصلاح والمجتمع في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٦، ص ٥٦.
- (٤٩) رسالة سلطانية في ٢٣ ربيع الأول ١٢٩٣، أوردها الناصري، **الاستقصاء...** مصدر سابق، ج ٩ ص ١٥٠.
- (٥٠) رسالة من السلطان متم شعبان ١٢٩٩/١٨٨٢، المشرفي، **الحلل...** مصدر سابق، ص ٢٩٤.
- (51) LAROU (Abedellah), **Les origines sociales et culturelle de nationalisme marocaine**, Ed .centre culturel Arabe,1993. P.158.
- (٥٢) ابن زيدان، **إتحاف...** مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨٨.
- (٥٣) رسالة من أحمد بن موسى، بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣١٢، أوردها أكينج، **أثر...** مرجع سابق، ص ٢٧٣.
- (٥٤) الشايب، **النخبة...** مرجع سابق، ص ٤٧.
- (٥٥) محمد حجي، **جولات في تاريخ المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٢٨_٢٢٩.
- (٥٦) ابن زيدان، **العز...** مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٧.
- (٥٧) نفسه، ص ١٨٧.
- (٥٨) رسالة في ٢٧ ربيع الأول عام ١٨٧٣/١٢٩٠، أوردها ابن زيدان، **العز والصولة**، مصدر سابق، ج ٢ ص ١٨٧.
- (٥٩) عبد الرزاق، فوزي، **تاريخ الطباعة بالمغرب (١٨٦٥-١٩١٢)**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٦٠.
- (٦٠) ابن زيدان، **إتحاف...** مصدر سابق، ص ٤٣.
- (٦١) نفسه، ص ٤٦٦.
- (٦٢) عبد الهادي، التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكادال، الرباط، ١٩٧٠، ص ٢١٨.
- (٦٣) كنون، **النبوغ...** مرجع سابق، ص ٢٧٣.
- (٦٤) السباعي، **البيستان...** ج ٣، م، ص ٥٦٠.
- (65) J, caillé, op.cit. p 7.
- (٦٦) الطيب، **بياض، المخزن الضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب ١٨٨٠-١٩١٥**، إفريقيا الشرق ٢٠١١، ص ١٠١.
- (١٩) ابن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الطبعة الأولى، الرباط ١٩٣٠، ج ٢، ص ١٦٢.
- (٢٠) رسالة من مولاي الحسن إلى محمد بركاش بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩٢/١٨٧٥، أوردها المنوني، **مظاهر...** مرجع سابق، ج ١ ص ١٠٧.
- (٢١) ابن الصغير، **المغرب...** مرجع سابق، ص ٣٩٨.
- (٢٢) أحساين عبد الحميد، **الإدارة المركزية الفرنسية بالمغرب ١٩١٢-١٩٣٩**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠٠٥، ص ٣٩.
- (٢٣) نفسه، ص ٢٩٢.
- (٢٤) رسالة بتاريخ ١٣٠٢/١٨٨٥، التوزاني، **الأمناء...** مرجع سابق، ص ٤٩.
- (٢٥) العربي أكينج، **آثار التدخل الأجنبي في المغرب العربي على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر**، مطبعة أنفو برانت، فاس ٢٠٠٤، ص ٢٨٥.
- (26) Miége, (Jean Louis), **le Maroc et l'Europe (١٨٣٠ - 1894)**, TOME 4, P.U.F, Paris, 1962 P.247 .
- (٢٧) رسالة من مولاي الحسن إلى بركاش بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٨٨٠/١٢٩٧، ابن زيدان، **إتحاف...** ج ٢ ص ٤٨١.
- (٢٨) نفسه، ص ٤٨١.
- (٢٩) رسالة السلطان إلى محمد بركاش، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى، بوشعراء، **الاستيطان...** مرجع سابق، ص ٤١٨.
- (30) LAHBABI (Mohamed), **Le Gouvernement Marocaine à l'aube du XXé siècle**, collection des centres des études judidiques du maroc, édition technique nord Africaines, Rabat, 1957. .p 37.
- (٣١) أحساين، **الإدارة المركزية...** مرجع سابق، ص ٣٤.
- (٣٢) ابن زيدان، **العز...** مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٩.
- (٣٣) مصطفى الشايب، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٩٥، ص ٣٣.
- (٣٤) مديرية الوثائق الملكية، **محفظة ٢**، رسالة، بتاريخ ١٢٨٠/١٨٦٤، من عبد القادر أشعاش إلى النائب السلطاني محمد بركاش حول نازلة سرقة أحد النصارى بتطوان.
- (٣٥) المنوني، **مظاهر...** مرجع سابق، ص ٥٧.
- (٣٦) مديرية الوثائق الملكية، **محفظة ٢**، بتاريخ ذي القعدة الحرام عام ١٢٨٠ / ١٨٦٤، حول قضية الحاج الطيب بوهلال الذي اشترى دار اليهودي، وتبين الرسالة أن هناك شبهة في الموضوع.
- (٣٧) وثيقة مؤرخة في ٧ جمادى ١٣١٠/١٨٩٣، أوردها ابن زيدان، **إتحاف...** ج ٢، ص ٣١٠.
- (٣٨) ابن زيدان، **إتحاف...** مصدر سابق، ص ٢٩٨.
- (٣٩) المنوني، **مظاهر...** مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥.
- (٤٠) السباعي، **مصدر سابق**، ص ٣٦٥.
- (٤١) ظهير مؤرخ ب سنة ١٣١٠ الموافق ١٨٩٢، رسائل شريفة، ص ١٦٨.
- (٤٢) المنوني، **مظاهر...** مرجع سابق، ج ١ ص ٩١.
- (٤٣) نفسه، ص ٩١.
- (٤٤) نفسه، ص ٩٢.
- (٤٥) الصراع بين عامل تازة ابن البشير والقائد عبد الرحمن الزراري، إذ كانت بينهما المنافسة والعداوة والبغضاء بالغتها منتهاها، يطمع كل واحد منهما في ضم حكومة الآخر لحكومته، ويرى كل أن الأحق والأولى بالتفرد بالرياسة. انظر ابن زيدان، **إتحاف...** ج ٢، ص ١٨٧.